UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
15 APR 1985
LIBRARY

التوزيع : محـــــدود
E/ECWA/STAT/84/30
التاريخ : ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٤
الاصـــل : بالعربية : Arabic

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
قسم الاحصاء

تقرير عن الزيارة الى المديرية العامة للاحوال المدنيـة
دمشق ـ الجمهورية العربية السورية
٢٩ تموز ـ ١٣ آب ١٩٨٤

اعـداد
محمـد نادر الحلاق
مستشار اقليمي للاحصاءات السكانية*

---

* كافة الاراء والمقترحات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

84-0584

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تنظيم الزيارة	١
تنفيذ المهمة	١
القسم الاول : مشروع تحديث اساليب تدوين وحفظ وتداول سجلات الاحوال المدنية	٣
القسم الثاني : مقترحات لتحسين مستوى الشمول والدقة في التسجيل المدني وتطوير الاحصاءات الحيوية	
ـ مقدمة	٧
ـ المنطلقات العامة	٨
ـ المقترحات	
اولا : فيما يتعلق بتحسين مستوى الشمول والدقة في تسجيل الواقعات الحيوية	١١
ثانيا : فيما يتعلق بتطوير الاحصاءات الناجمة عن التسجيل المدني	١٣
القسم الثالث : احتياجات المعونة الفنية	
ـ مقدمة	١٥
ـ تقدير الاحتياجات المادية والبشرية وتكلفتها :	
اولا : المسح الميداني	١٦
ثانيا : مؤتمرات امناء السجل المدني	١٨
ثالثا : مكننة تجهيز الاحصاءات الحيوية	١٩
رابعا : الاحتياجات العامة المرتبطة بمجمل البرنامج	١٩
الملحق : قائمة باسماء السادة الذين تم الاتصال بهم اثناء الزيارة	٢٠

تنظيم الزيارة :

تلقت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا طلبا من هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية للاستفادة من احد المستشارين الاقليميين العاملين لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وذلك لدراسة احتياجات المعونة الفنية للسجل المدني وكذلك لدراسة الاحصاءات الناجمة عن التسجيل المدني في ضوء تحديث قانون الاحوال المدنية . وقد تم تكليف المستشار الاقليمي للاحصاءات السكانية بهذه المهمة وتمت الزيارة خلال الفترة بين ٢٩ تموز و١٣ آب ١٩٨٤ .

تنفيذ المهمة :

ان دراسة احتياجات المعونة الفنية وتأمين هذه المعونة من مصادرها المناسبة يقتضيان بالدرجة الاولى ان يكون لدى المديرية العامة للاحوال المدنية برنامج واضح المعالم ومحدد الاهداف مقرر تنفيذه . ولذلك فقد انصب الاهتمام منذ بدء الزيارة نحو بلورة برنامج من هذا النوع ، بالتعاون مع المسؤولين عن جهاز التسجيل المدني في سورية ، بحيث يأتي محققا للاحتياجات الاساسية من جهة ، وممكن التنفيذ من جهة اخرى . وفي ضوء البرنامج المقترح تم وضع تصورات حول مشروع للتعاون الفني مع الامم المتحدة ، يمكن فيما بعد صياغتها في وثيقة مشروع حالما يتم اتخاذ قرار نهائي حول مكونات البرنامج المذكور .

وفي سياق التعرف على الاحتياجات الاساسية ، تفضل السيد معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية العميد احمد هلال باطلاعي على مجموعة من الافكار والتصورات حول مشروع يقوم بالتخطيط له لتحديث اساليب نقل وحفظ وتداول قيود المواطنين المسجلين في سجلات الاحوال المدنية وهو مشروع لو امكن تنفيذه فانه سوف يعتبر قفزة نوعية كبيرة الى الامام . ومن جهة اخرى فقد تقدمت بجملة من المقترحات المعللة ، اضعها برسم الدراسة من قبل الجهات المختصة في الجمهورية العربية السورية واتخاذ القرار الذي تراه مناسبا بشأنها .

وبناء على ما سبق فان هذا التقرير يتألف من ثلاثة اقسام :

- القسم الاول : واستعرض فيه مشروع التحديث المشار اليه آنفا .

- القسم الثاني : ويتضمن المقترحات التي رأيت تقديمها حول كل من الموضوعات التالية :

أ - التحرى عن المشكلات التي يعاني منها نظام التسجيل المدني في سورية والتعرف بشكل محدد على العقبات التي تعترض نموه وتطوره وذلك كمقدمة لوضع الحلول الكفيلة بمعالجتها .

ب - تطوير الاحصاءات الحيوية الناجمة عن التسجيل المدني .

- القسم الثالث : ويضم تصورات حول برنامج للمعونة الفنية .

القسم الاول

مشروع تحديث اساليب تدوين وحفظ وتداول سجلات الاحوال المدنية

تتلخص المبررات التي تستند اليها فكرة المشروع في ان سجلات الاحوال المدنية منظمة من نسخة واحدة . وهذه النسخة هي المرجع الوحيد لقيود المواطنين المسجلين فيها . وقد اصبح هذا الوضع في الوقت الحاضر غير مقبول فتكرار الرجوع الى السجلات واستخدامها وفق مقتضيات نظام التسجيل المدني المعمول به حاليا ، يجعلها في ترد مستمر حيث يصل بعضها الى درجة من السوء لا تنفع معها اية عملية لترميمها . ويقتضي ذلك بالضرورة اعادة نسخ مثل هذه السجلات مع ما يترتب على ذلك من جهد واحتمال الوقوع في الخطأ عند نقل محتوياتها الى سجلات جديدة . من جهة اخرى فان وجود نسخة وحيدة من السجلات يرتب على فقدان او تلف اى منها نتائج سيئة. وفوق هذا وذاك فان استخدام اسلوب السجلات يجعل من التلاعب في القيود المدونة فيها امرا ممكنا . ولئن كانت هنالك مصادر اخرى يمكن الرجوع اليها في حالة التلف او التلاعب او الفقدان (كالنسخ المحفوظة على الميكروفيلم وسجلات الواقعات) فان ذلك لا يعتبر ضمانا كافيا لمواجهة تلك الاحتمالات فالصور المحفوظة على الميكروفيلم قد لا تمثل الوضع الراهن لمحتويات السجلات وانما الوضع الذى كانت عليه عند تصويرها . كما ان التلاعب قد يكتشف عند وجود الشك فقط وربما يتم ذلك بعد فوات الاوان ، وقد لا يكتشف على الاطلاق .

ولمعالجة هذا الوضع يرى السيد معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية انه لا بد من تطبيق التقنيات الحديثة في تدوين وحفظ وتداول قيود المواطنين المسجلين في سجلات الاحوال المدنية ، وذلك باستخدام الاجهزة المتطورة ، وعلى غرار ما يتم في بعض الاقطار المتقدمة في هذا المجال . ويكون ذلك بنقل قيد كل مواطن مسجل في سجلات الاحوال المدنية من هذه السجلات الى نموذج مصمم خصيصا لهذا الغرض ، وباستخدام آلة كاتبة من نوع ملائم ، ثم تصوير النموذج المذكور بواسطة الميكروفيلم بعد اعطائه رقما متميزا (كود) غير قابل للتكرار . ويعتبر هذا الرقم في الواقع رقما خاصا بالفرد ويعبر عن هويته ، ويتألف من عدد من الخانات المشتقة من مكان التسجيل في السجل المدني (المحافظة - المنطقة - الناحية او رقم الامانة) ورقم المسكن (الخانة) وترتيب الفرد في الاسرة ... الخ. ثم يجرى اعداد ميكروفيش بالنماذج المصورة مع مراعاة انتاج نسخ اضافية من الافلام المصورة تحفظ كاحتياط ويستخدم بعضها في اغراض اخرى . ويتم استدعاء قيد المواطن من الميكروفيش آليا وكلما دعت الحاجة الى ذلك وبدلالة الرقم الخاص بالفرد.ونظرا لان تنفيذ مثل هذا المشروع يحتاج الى امكانات مادية وبشرية كبيرة ، كما ان انجازه يتطلب في النهاية وقتا وجهدا كبيرين ، فانه

من الحكمة البدء اولا بتطبيقه في امانة مختارة من امانات السجل المدني يجري بعد ذلك تعميمه على كافة الامانات وفق برنامج زمني محدد وفي ضوء الخبرات المكتسبة من التجربة .

والحقيقة ان اطلاعي على التصورات الخاصة بهذا المشروع تم فقط خلال اليوم قبل الاخير من الزيارة ، وبالتالي فانه لم تتوفر لي فرصة كافية لمناقشة المزيد من التفصيلات حوله . غير ان ذلك لا يمنع من ايراد بعض الانطباعات العامة التي خرجت بها عقب اطلاعي على فكرة المشروع :

اولا : لقد فهمت بانه سوف تتخذ خطوات فورية لتنفيذ التجربة في احدى امانات السجل المدني ، وان عروضا سوف تستدرج في وقت قريب لشراء الاجهزة والمعدات اللازمة . وفي اعتقادي فان صفة الاستعجال هذه لا تترك فرصة كافية للتخطيط من اجل الحصول على معونات فنية للمشروع لامن الامم المتحدة ولا من غيرها (هذا باستثناء امكانية الحصول على خدمات استشارية لفترات محدودة) . ولذلك فان كافة الاحتياجات والتكاليف اللازمة لا بد وان تؤمن من الموارد المحلية .

ثانيا : ان المشروع لو امكن تنفيذه فانه يعتبر نقلة نوعية كبيرة الى الامام . حيث انه يضع الجهات المختصة على الطريق نحو اقامة اسس نظام عصري للتسجيلات المدنية يخدم وبفاعلية اكبر الاهداف المنشودة من النظام سواء بالنسبة للمواطن او بالنسبة للدولة .

غير ان مثل هذه النقلة - وفي ضوء الظروف والمعطيات الراهنة - قد يصعب حتى مجرد البدء بها على اساس تجريبي خلال فترة وجيزة حيث لا يكفي في ذلك مجرد توفر الرغبة والارادة الصادقة ، وانما يستلزم الامر اضافة الى ذلك جملة من الخطوات التحضيرية والاستعدادات المسبقة ابتداء من وضع خطة محكمة التصميم وانتهاء بتأمين المستلزمات المادية والبشرية المطلوبة ، ومرورا بضرورة تغيير الكثير من المفاهيم والقناعات السائدة .

ولذلك فانني اوصي بان تكون اية خطوة يتم الاقدام عليها في هذا المجال جزء من خطة متكاملة مصممة بعناية ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات والحقائق المتواجدة في محيط تنفيذها .

ثالثا : ان المشروع يعالج مشكلة كانت ولا زالت مصدر قلق لدى المختصين ، وهي تعرض السجلات الحاوية لقيود المواطنين المسجلين للتلف او الفقدان ، ويوفر بالتالي الكثير من الجهود التي تبذل من وقت لآخر في اعادة نسخ تلك السجلات . هذا فضلا عن ان مثل هذا المشروع يمكن ان يكون ذا مردود كبير في المستقبل اذا استثمر من قبل جهات متعددة في الدولة . غير ان هذه المشكلة ليست هي الوحيدة التي يعاني منها نظام التسجيل المدني في سورية ، كما انها ليست المصدر الوحيد لقلق المسؤولين عن هذا النظام . فثمة مشكلات متعددة ينبغي مواجهتها ايضا ويرى البعض بانها لا تقل اهمية وخطورة عنها . بل ان المشكلات الاخرى ربما تكون ضرورة معالجتها اكثر الحاحا من مشكلة تعرض السجلات للتلف . وعلى اية حال فانني لا ارى ان ثمة تعارض بين اتجاهات التحديث ومعالجة المسائل المرتبطة بتطبيق النظام بوضعه الراهن بل ان اية اصلاحات في النظام القائم حاليا سوف تنعكس ايجابيا على الاخذ بمبدأ التحديث . هذا اذا لم نعتبر ان بعض تلك الاصلاحات قد تعتبر شرطا لازما للتحديث .

رابعا : وفضلا عن ان خطوات تحضيرية كثيرة ينبغي ان تسبق البدء بتنفيذ المشروع فان ثمة مسائل متعددة لا بد وان يكون واضحا في الذهن مقدما الكيفية التي ستعالج بموجبها ومن هذه المسائل مثلا :

أ - موضوع توثيق المعلومات الجديدة او اضافة الواقعات المستجدة الى الميكروفيش .

ب - التعديلات التي تطرأ على قيد المواطن كالوفاة والزواج والطلاق وتصحيح القيد ونقل السكن ... الخ .

ج - وجود عدد كبير من المواطنين يحملون رقم مسكن واحد .

د - تجميع المعلومات من الميكروفيش على اساس اسرى .

خامسا : وعطفا على ما ورد في (اولا) فان مشروعا على هذا النحو - وان كان مشروعا تجريبيا - لا بد وان يخطط له مسبقا وقبل البدء باى خطوة تنفيذية . وهذا التخطيط ينبغي ان يقوم على اساس دراسة وافية لكل من مكونات الخطة . وكحد ادنى فان مثل هذه الخطة ينبغي ان تتضمن :

٦ - تحديد الامانة التي سينفذ فيها المشروع التجريبي . واختيار الامانة لا يمكن ان يتم جزافا حيث ينبغي ان تتوفر فيها جملة من الشروط والمواصفات التي تجعل منها مجالا مناسبا للتجربة واستخلاص النتائج التي يمكن ان تطبق فيما بعد على اكبر عدد ممكن من الامانات .

ب - تصميم الهيكل التنظيمي لمجموعة العمل التي ستتولى تنفيذ المشروع وتحديد ارتباطها الادارى وعلاقتها الوظيفية بامين السجل المدني والمديرية العامة للاحوال المدنية .

جـ - اختيار الاسلوب الافضل لنقل المعلومات وتصويرها وتخزينها ثم استدعائها لكي يصار على ضوئه الى تحديد انواع ومواصفات الاجهزة والمعدات اللازمة . وهناك خيارات متعددة في هذا المجال،غير ان الاخذ بخيار تصوير المعلومات على الميكروفيلم ومن ثم اعداد ميكروفيش بهذه المعلومات - وهو ما تتجه النية اليه - يستلزم في حدود ما اعلم وجود حاسب الكتروني ذو طاقة محدودة،يقتصر استخدامه على تخزين ارقام الافراد ودليل او مكان حفظ قيد كل منهم في الميكروفيش بحيث يعطي هذا الحاسب مكان الحفظ بمجرد تلقينه برقم الفرد المحفوظ لديه . ومن ثم استدعاء قيد الفرد من الميكروفيش بعد معرفة مكان حفظه بواسطة الحاسب .

د - تقدير الاحتياجات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ المشروع كما ونوعا ،وتقدير كلفتها ،ووضع موازنة مالية للمشروع .

هـ - وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطة بمراحلها التحضيرية والتنفيذية وذلك في ضوء تقدير معدلات الاداء كلما كان ذلك ممكنا . وينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع التوقيت الزمني المدد الزمنية الطويلة التي قد يستغرقها تأمين مستلزمات المشروع مثل تعيين الموظفين ، شراء الاجهزة والمعدات ، تأمين وتهيئة اماكن العمل .. الخ.

سادسا : وفوق ذلك كله لا بد وان تتوفر الضمانات الكافية لتعميم التجربة عند ثبوت نجاحها على بقية امانات السجل المدني،ذلك لان عدم توفر هذه الضمانات منذ البداية قد يضيع هدرا كل الجهود والتكاليف التي بذلت فيها .

القسم الثاني

مقترحات لتحسين مستوى الشمول والدقة في التسجيل المدني وتطوير الاحصاءات الحيوية

مقدمة :

ان اعتبار نظام التسجيل المدني كاساس ومنطلق لبناء الدولة العصرية اصبح اليوم مسلمة لا تحتمل الجدل . ولذلك فان تأسيس هذا النظام وتطويره بما يساير روح العصر يحتل - او هكذا يفترض - موقعا متقدما في سلم اهتمامات الدولة في اى مكان من العالم . فالاستخدامات التشريعية والحقوقية والادارية لعملية التسجيل المدني ، والاستفادة منها في بناء نظام للاحصاءات الحيوية ، يجعل من الجهود والنفقات التي تبذل من اجلها استثمارا في الموضع الصحيح .

وتعتبر الجمهورية العربية السورية دولة عريقة في مضمار التسجيل المدني. فالنظام المعمول به حاليا تعود نشأته الى اوائل العشرينات من هذا القرن . وعلى الرغم من ان هذا النظام لم تدخل عليه منذ ذلك الوقت سوى تعديلات طفيفة ، فانه يبقى - وبالمقارنة مع الانظمة المطبقة في العديد من اقطار العالم - نظاما محكما يطمح الكثير من الاقطار النامية الى توفر نظيره لديها . ولعل مما يؤيد هذا الرأى ان عددا من اقطار المنطقة اقتبس الكثير عن هذا النظام وطبقه بنجاح. كما ان المديرية العامة للاحوال المدنية اعتادت على استقبال موفدين من بعض الاقطار العربية للاطلاع على تجربة سورية في هذا المجال والاستفادة منها .

غير ان الحقيقة التي لا بد من قولها هي ان نظام الاحوال المدنية يحتاج - وكأى نظام له طابع الديمومة - الى صيانة مستمرة . والمقصود بالصيانة هنا هو اجراء تحسينات في النظام على نحو يساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، ويسجر لخدمته المبتكرات والوسائل الحديثة ، ويستفيد من التجارب والخبرات المكتسبة في تبسيط اجراءاته . وقد لمست وجود رغبة جادة من قبل المسؤولين في المديرية العامة للاحوال المدنية للنهوض بنظام التسجيل المدني في سورية ، وازالة العقبات التي تعترض تطوره . وبوحي من هذه الرغبة ، وكمقدمة لدراسة الاحتياجات من المعونة الفنية فانني اقدم في هذا القسم من التقرير مجموعة من المقترحات حول برامج تهدف في النهاية الى تحسين مستوى الشمول والدقة في التسجيل المدني وتطوير الاحصاءات الحيوية .

ويقتضي التنوية منذ البداية الى ان المقترحات التي اقدمها هنا لا تتعارض مطلقا مع اية اتجاهات او خطط اخرى للتطوير بل تعتبر رديفا لها . واشير بهذا

الخصوص الى مشروع تحديث او مكننة حفظ وتداول قيود المواطنين المسجلين في سجلات الاحوال المدنية الذى تم استعراضه في القسم الاول من هذا التقرير . ذلك لان مقترحاتي تنصب اساسا على تحرى المشكلات التي تواجه تطبيق نظام التسجيل المدني والتي يتمخض عنها ذلك النقص في شمول التسجيل لبعض الواقعات الحيوية ، ومن ثم تلمس السبل الكفيلة بمعالجتها . ومن البديهي فان اى انجاز في التحديث سوف يكون اكثر مردودا لو قام على مستويات اعلى في شمول تسجيل الواقعات . ومن جهة اخرى فقد وجدت انه من الضرورى - قبل عرض المقترحات - التذكير ببعض المبادئ العامة والحقائق الراهنة التي ينبغي ان تكون ماثلة في الذهن عند دراسة تلك المقترحات وذلك باعتبارها تشكل خلفية ومنطلقا لها .

المنطلقات العامة :

اولا : ان الحكم على مدى صلاحية اى نظام للتطبيق يتم من حيث المبدأ في ضوء النتائج التي يسفر عنها تطبيقه . غير ان هذه القاعدة لا يمكن الاخذ بها على اطلاقها . ذلك لان الاخذ بها يقتضي اولا تحقق شرط اساسي وهو توفير المستلزمات الضرورية لتطبيق النظام .

ولو اردنا الانتقال من التعميم الى التخصيص ، فانه قبل الحكم على مدى صلاحية النظام الراهن للاحوال المدنية في سورية ينبغي التحقق فيما اذا كانت المستلزمات المادية والبشرية متوفرة له على نحو كاف .

ثانيا : ان نظاما للتسجيل المدني في اى بلد من البلدان لا يمكن بناؤه بين يوم وليلة . فاكتمال بنائه لابد وان يكون دونه الكثير من الجهود المتراكمة وعلى مدى سنوات طويلة . ولذلك فان اجراء تعديلات كبيرة ودفعة واحدة في نظام عميق الجذور كالنظام المطبق في سورية قد لا يعتبر امرا مستحبا . ذلك لان تعديلا يتم على النحو السابق ذكره قد يحدث ارتباكا في النظام برمته بشكل تغلب معه سلبياته على ايجابيات التحسينات التي ادخلت عليه . ولذلك فان اية تعديلات يتم اتخاذ قرار باجرائها في المستقبل يفضل ان تتم على مراحل ووفق خطة زمنية مدروسة وفي اطار رؤية شمولية لكافة زوايا الموضوع .

ثالثا : يفضل ان تكون التعديلات في نظام التسجيل المدني محصورة في اطار تحسينات على النظام القائم اكثر منها تعديلات في جوهر النظام . فالنظام كالبناء يمكن تغيير كسوته ولونه واثاثه بين وقت وآخر غير انه يصعب احداث تعديلات في اساسه وهيكله دون المجازفة بخطر انهياره . ولئن دعت الضرورة الى تغيرات جوهرية في اسس النظام فان مثل هذه التغيرات يفضل ان

تسير جنبا الى جنب مع النظام القائم الى ان تترسخ جذورها . بحيث تحل في المستقبل محل النظام القديم دون احداث هزات كبيرة .

رابعا : ان اية اصلاحات تهدف للارتقاء بمستوى التسجيل المدني لا يمكن تحقيقها بمجرد توفر الرغبة الصادقة والجهد المخلص . فقد يحتاج الامر الى تكاليف مالية كبيرة كانت ام قليلة . وما لم يكن هنالك ضمانات قاطعة بالحصول على هذه التكاليف عند الحاجة فقد تصبح عبثا اية مجهودات تبذل في هذا الاتجاه . وعلى اية حال فان ذلك ينصب فقط على الخطوات الاصلاحية التي تحتاج الى نفقات اضافية . فاذا لم تتوفر الامكانات المالية الضرورية فانه يفضل ان تقتصر الاصلاحات على تلك التي لا تحتاج الى مثل هذه النفقات .

خامسا : ان التحسينات في نظام التسجيل المدني ينبغي ان تقوم على اساس الاستفادة من تجارب الماضي في النظر الى المستقبل ، كما يوصى بان يتم الاستفادة عند اجرائها من خبرات وتجارب الدول الاخرى في هذا المجال ، تلك الخبرات التي تشكل التوصيات الدولية التي اصدرتها الامم المتحدة وعاء لها .

سادسا : ان الاصلاحات التي يتقرر اجراؤها لمعالجة بعض الجوانب التي رؤى انها جوانب سلبية في النظام ينبغي ان تتناول معالجة مسببات المشكلة وليس نتائجها ، وما لم يكن الامر كذلك فان مثل تلك الاصلاحات تصبح مجرد مسكنات اكثر منها علاجات تستأصل المرض من جذوره .

سابعا : واخيرا فانه من البديهي ان معالجتنا لاى مشكلة من اى نوع لا يمكن ان تتم بنجاح قبل التعرف على ابعاد تلك المشكلة منطلقين من مظاهرها للتعرف على اسبابها ومسبباتها ، ومن ثم ايجاد الحلول الكفيلة بتلافيها . والحلول الناجعة هي دون شك تلك التي تأتي نتيجة لاراء بنيت على الالمام الكامل بالمشكلة ، مظاهرها ، ومسبباتها ، وليس على الآراء والاجتهادات الفردية التي غالبا ما تكون خلاصة تجارب شخصية .

ان المبادىء العامة التي اوردتها آنفا تعتبر - في اعتقادى - اقرب الى البديهيات التي لا اشك مطلقا انها معروفة لدى الجهات التي سيتقدم اليها هذا التقرير . وكان القصد من ايرادها ان تكون خلفية لما انوى تقديمه من مقترحات فيما بعد . لقد تابعت الكثير مما كتب عن نظام التسجيل المدني في سورية

خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة . وكان منها على وجه الخصوص ما كتبه السيد شفيق الدبس مدير الدراسات والبحوث في المديرية العامة للاحوال المدنية في سورية والسيدة Solonge Hèmery الخبيرة الموفدة من قبل الامم المتحدة لدراسة مشروعات تطوير السجل المدني كما اتيح لي خلال هذه الزيارة الاطلاع على التقرير الذى اعده السيد Roque Garcia - Frias الخبير لدى ادارة المعونة الفنية للتطوير التابعة للامم المتحدة (DTCD) حول الزيارة التي قام بها للمديرية العامة للاحوال المدنية في سورية ، وذلك خلال شهر تشرين الاول ١٩٨٣ . ووجدت في هذا التقرير بعض الآراء والمقترحات البناءة . ولعل اهم ما استوقفني في تقرير السيد غارسيا نقطة وردت في الفقرة ٩ من الصفحة الرابعة ، ومفادها انه على الرغم من التوصيات التي كانت قد تقدمت بها السيدة Hemery منذ عام ١٩٧٦ والمعونات الكبيرة التي قدمتها الامم المتحدة لمشروعات تطوير السجل المدني (نصف مليون دولار) فان الحالة بشكل عام بقيت كما كانت عليه في السابق . ان هذه النتيجة التي توصل اليها السيد غارسيا لو ثبت صحتها فانها ينبغي ان تكون حافزا للبحث عن افكار جديدة اكثر واقعية ومن ذلك النوع الذى يركز على معالجة مسببات المشكلة قبل معالجة مظاهرها . ولكن يبقى السؤال الكبير المطروح : ما هي المشكلة ؟ هل نعرفها حقا ام تقتصر معرفتنا على مظاهرها ونتائجها . هل هي مشكلة واحدة مركزية تنبثق عنها مشكلات فرعية ام انها جملة من المشاكل تفرز كل منها نتائج سلبية يتفاعل بعضها مع بعض لتكون محصلتها النهائية الواقع الراهن . وفوق كل ذلك من هو الطرف من الاطراف الثلاثة في نظام التسجيل المدني الذى يعتبر سببا في المشكلة هل هو المواطن ام الجهاز المعني بعملية التسجيل ام التشريعات والقوانين الناظمة للتسجيل .

ان الحقيقة الوحيدة المتفق عليها بين كافة المعنيين والمهتمين بموضوع التسجيل المدني هي ان مستوى الشمول في تسجيل الواقعات الحيوية لم يصل بعد الى الدرجة المنشودة . فالقصور في مستوى تسجيل ما لا يقل عن ١٠ ٪ من الولادات التي تحدث سنويا نجم عنه وجود عدد كبير من المكتومين اظهرت نتائج تعداد عام ١٩٧٠ ان عددهم يقارب نصف المليون . وعدم تسجيل ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من واقعات الوفاة في كل سنة تمخض عنه وجود عدد كبير من المتوفين الذين لا تزال قيودهم مثبتة في السجلات على انهم احياء . وهذا ما يجعل الاحصاءات الحيوية الناجمة عن التسجيل المدني ذات فائدة محدودة . فاذا اضفنا الى ذلك كله عدم اقبال المواطنين على نقل قيودهم الى مكان اقامتهم الراهنة وتواجد عدد كبير من المواطنين خارج البلاد فان الصورة التي يمكن اخذها من الارقام التي تصدرها المديرية العامة للاحوال المدنية حول حجم السكان وتوزعهم الجغرافي تختلف جذريا عما هو موجود فعلا على الطبيعة .

ذلك اذا مظهر المشكلة . اما اسبابها فيبدو انها متعددة . فقد كتب الكثيرون حول هذا الموضوع ، واورد كل منهم آراء حول تلك الاسباب تبدو وجيهة ومعقولة ، كما ان المسؤولين في المديرية العامة للاحوال المدنية يعرفون - وبحكم الممارسة والخبرة الطويلة - الكثير من الاسباب . ومع ذلك كله فان احدا من المهتمين بهذا الموضوع لا يدعي بان ما توصل اليه من استنتاجات وما قدمه من طروحات كان نتيجة لدراسة قام بها على الطبيعة هو او غيره . وحتى السيدة ايمرى التي قدمت دراسة مفصلة حول هذا الموضوع بنت استنتاجا حول مستوى الاداء لدى المخاتير من مجرد زيارة لاثنين منهم فقط . وكذلك فان السيد غارسيا والذى كتب حول المستوى التعليمي المتدني للمخاتير وما ينجم عن ذلك من اخطاء في كتابة الاسماء والبيانات الاخرى (الفقرة ٥٧ صفحة ١٣ من التقرير) لم يصل الى استنتاجه بموجب دراسة او نتيجة لزيارات ميدانية قام بها وانما نقل ما قرأ او سمع حول هذا الموضوع . وهو استنتاج لا اعتقد انه ينطبق على جميع المخاتير وبالتالي لا يصح التعميم فيه .

المقترحات :

اولا : فيما يتعلق بتحسين مستوى الشمول والدقة في تسجيل الواقعات الحيوية

ان معرفة الاسباب الحقيقية لاى مشكلة يعتبر شرطا لازما لوضع الحلول المناسبة لها . كما ان معرفة وزن او تاثير كل سبب من تلك الاسباب في المشكلة هي التي تحدد الاولويات في اى خطة لمعالجتها . ولذلك فانني اقترح :

" تخطيط وتنفيذ برنامج شامل لتقصي الحقائق الكامنة وراء عدم الشمول في تسجيل الواقعات الحيوية يقوم على الدراسة العلمية التي تشكل الاستقصاءات الميدانية اساسا لها ، ومن ثم تطبيق برنامج لتحسين مستوى التسجيل المدني وتبسيط اجراءاته وتحديث وسائلها ، يتم وضعه في ضوء نتائج ذلك الاستقصاء" .

ولكي اضع هذا الاقتراح في صورة اكثر تحديدا فانني استعرض فيما يلي الخطوط العريضة للبرنامج المقترح ومكوناته .

آ - القيام بمسح ميداني يهدف الى تقصي الاسباب الحقيقية لعدم اقبال بعض المواطنين على تسجيل واقعاتهم الحيوية . وينبغي ان يكون هذا المسح ذو شقين ينفذان معا في آن واحد :

الاول : ويتم بموجبه اختيار عينة من المكتومين يتم سحبها ، وفق الاصول العلمية ، من الاطار الذى وفره التعداد العام للسكان (١٩٨١) عن الافراد غير المسجلين في سجلات الاحوال المدنية . ومن ثم تجرى زيارة افراد العينة من قبل باحثين مدربين وسؤالهم (او سؤال اسرهم) عن سبب (او اسباب) عدم تسجيلهم في سجلات الاحوال المدنية ، وتدوين الاجابات في

استمارات مصممة لهذا الغرض تمهيدا لتجهيزها واستخلاص النتائج .

والشق الثاني : ويتلخص في اختيار عينة عشوائية من الاسر تسحب - واختصارا للنفقات - من نفس القرى التس سحبت منها عينة المكتومين ثم زيارة هذه الاسر وسؤالها عما اذا كانت قد حدثت لديها - خلال فترة اسناد زمني محددة - واقعة وفاة لم يجر تسجيلها . وفي مثل هذه الحالة السؤال عن اسباب عدم تسجيلها .

ويمكن ان يتم تنفيذ مسح كهذا بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء الذى تتوفر لديه الامكانات الفنية والبشرية لذلك . وقد ابدى لي السيد مدير عام المكتب المركزي للاحصاء استعداده للتعاون في تنفيذ مثل هذا المسح اذا توفرت تكاليفه من مصدر آخر غير المكتب .

ب - ان نتائج المسح الميداني المقترح سوف تعطي صورة صادقة عن الاسباب الكامنة وراء عدم تسجيل بعض الواقعات . ولكن هذه الصورة تبقى بالرغم من ذلك غير كافية للالمام بكافة جوانب الموضوع ، لانها جاءت فقط من منظور طرف واحد من طرفي عملية التسجيل ويلزم لاستكمالها سماع رأى الطرف الآخر وهو امناء السجل المدني . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تنظيم مؤتمر لمدة يومين او ثلاثة لامناء السجل المدني يجرى خلاله التعرف على العقبات التي تواجههم في تادية مهامهم ومقترحاتهم لحلها . ونظرا لكثرة عددهم فانه يمكن تنظيم مؤتمرات اقليمية يخصص كل منها لامناء السجل المدني في عدد من المحافظات المتجاورة وتصب نتائج هذه المؤتمرات في مؤتمر مركزى يعقد في دمشق ويحضره فقط نخبة من امناء السجل المدني الذين تبين اثناء المؤتمرات الاقليمية انهم من ذوى الآراء السديدة والمقترحات البناءة .

ولعل من المفيد جدا ان تكون نتائج المسح الميداني احد الموضوعات التي تطرح في كل مؤتمر . كما انه ربما يكون من المفيد ان يحضر مثل هذه المؤتمرات اضافة لامناء السجل المدني ، ممثلين عن بعض الجهات صاحبة العلاقة كالصحة ، والعدل ، والداخلية ، والاحصاء ، وربما نخبة منتقاة من المخاتير . كما يقترح ان يشارك المكتب المركزى للاحصاء - باعتباره احدى الجهات المستفيدة - في تنظيم هذه المؤتمرات .

ج - ان النتائج التي يتمخض عنها كل من المسح الميداني ومؤتمرات امناء السجل المدني ينبغي ان ترفع الى جهة مركزية على مستوى عال تتولى دراستها وتحليلها للتوصل الى تحديد السبل الكفيلة بالنهوض بمستوى التسجيل المدني شمولا ودقة بما في ذلك تعديل الاجراءات والقوانين الناظمة لعملية التسجيل اذا لزم الامر ذلك . ان الجهة المركزية المقصودة يمكن

ان تكون لجنة عليا تشكل لهذا الغرض . ويقترح فيما يتعلق بتشكيل هذه اللجنة ما يلي :

١- ان تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية مباشرة او بشكل غير مباشر بعملية التسجيل .

٢- ان تضم اعضاء على اعلى مستوى وظيفي ممكن .

٣- ان يصدر بتشكيلها صك من اعلى مستوى حكومي ممكن .

٤- ان تكون صفتها اقرب الى التنفيذية منها الى الاستشارية بحيث يأخذ ما تتوصل اليه من حلول طريقه الى التنفيذ مباشرة .

ويقترح بان يكون تشكيل مثل هذه اللجنة سابقا للمسح الميداني ومؤتمرات امناء السجل المدني المقترحة حيث يمكن في هذه الحالة ان تتولى الاشراف الكامل على تنفيذ البرنامج برمته وتوجيهه على النحو الذى يخدم الاغراض التي من اجلها شكلت اللجنة .

ثانيا : <u>فيما يتعلق بتطوير الاحصاءات الناجمة عن التسجيل المدني</u>

ان الحديث عن الواقع الراهن للاحصاءات الحيوية التي تنتج عن عملية تسجيل الواقعات ربما يعتبر تكرارا لا موجب له في هذا التقرير . فقد قام العديد من الديموغرافيين وفي مناسبات شتى بتحليل تلك الاحصاءات وتبين - وبما لا يدع مجالا للشك - بان السجل المدني بوضعه الراهن لا يمكن الركون اليه كمصدر موثوق للاحصاءات الحيوية في سورية وذلك لسببين رئيسيين : الاول هو ان عملية التسجيل لا تشمل جميع الواقعات التي تحدث فعلا . والثاني لان مستوى التفصيل الذى تجهز وتنشر عليه الاحصاءات الحيوية لا يعتبر كافيا لحساب اية معدلات نوعية للولادة والوفاة

غير ان ذلك لا يعني ابدا ان الاحصاءات الناجمة عن التسجيل المدني هي احصاءات عديمة الجدوى وينبغي بالتالي صرف النظر عن استخدامها . فثمة مناطق متعددة في القطر ، وبشكل خاص المراكز الحضرية ، وصل الشمول فيها الى مستويات مقبولة . من جهة اخرى فان الحالة الراهنة لتلك الاحصاءات ينبغي الا تثبط الهمم للبدء في مكننة تجهيز هذه الاحصاءات وعلى نحو يمكن معه اصدارها وفق المعايير والمستويات الدولية . ومما يشجع على ذلك ان تطبيق البرامج الرامية الى النهوض بمستوى التسجيل المدني وزيادة نسبة الشمول فيه سوف ينعكس ايجابيا على درجة الثقة في الاحصاءات وتعظيم الفائدة منها .

ان خطوة كبيرة في اتجاه تطوير الاحصاءات الناجمة عن التسجيل المدني قد اتخذت منذ اوائل السبعينات . فقد اعيد تصميم شهادات الولادة والوفاة على نحو اصبحت معه تحتوى على البيانات الاساسية التي تنسجم مع المعايير الدولية ، وتمكن من استخلاص كافة المقاييس النوعية للولادة والوفاة . وتتوارد نسخة مستوفاة من هذه الشهادات الى المديرية العامة للاحوال المدنية وتتجمع لديها . غير ان استثمار هذه الخطوة في انتاج الاحصاءات لم يتم حتى الآن .

وتأسيسا على ما سبق اقدم للدراسة اقتراحا لو امكن الاخذ به فانه - في نظرى - سوف يحقق نقلة كبيرة في مضمار انتاج الاحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية السورية . وهذا الاقتراح هو مكننة الاحصاءات الحيوية وعلى النحو التالي:

أ - تزويد المديرية العامة للاحوال المدنية بآلات لادخال البيانات يتم الحصول عليها بالشراء او الايجار . ويتوقف عدد الآلات اللازمة لتسجيل واقعات الولادة والوفاة التي تحدث سنويا على مجموعة من العوامل وتحتاج لتقدير عددها الى معلومات لا تتوفر في هذه المرحلة غير انني اعتقد بان آلتين فقط يمكن ان تؤديان الغرض المطلوب من حيث المبدأ .

ب - التعاون مع المكتب المركزى للاحصاء - باعتباره احدى الجهات المعنية بهذا الموضوع اكثر من غيرها - لتصميم نظم وبرامج ادخال وتدقيق وتبويب البيانات المطلوبة .

ج - قيام الجهاز الاحصائي لدى المديرية العامة للاحوال المدنية بترميز البيانات الواردة في الشهادات وتسجيلها على آلات الادخال ومن ثم تسليمها للمكتب المركزى للاحصاء لتبويبها واعادتها للمديرية لنشرها .

ان تنفيذ مثل هذا الاقتراح قد لا يتم بالبساطة التي عرض بها . فهو يحتاج الى بعض الامكانات المادية والبشرية الاضافية والتي على ضآلتها قد لا تتوفر لدى المديرية العامة للاحوال المدنية . كما انه يلقي عبئا اضافيا على المكتب المركزى للاحصاء وحاسبه الالكتروني فوق اعبائه الحالية . غير ان المردود الكبير الناجم عن تطبيقه لا يمكن ان يقارن بتكلفة بضعة عناصر اضافية (لا يزيد عددها عن خمسة على ابعد تقدير) وبعض الجهود المخلصة في مرحلة التأسيس . هذا فضلا عن ان مكننة الاحصاءات الحيوية سوف تؤدى في المدى البعيد الى توفير طاقات وجهود ونفقات كبيرة ، كما يقلل من الحاجة الى اجراء المسوحات الديموغرافية ذات التكلفة المرتفعة . وفوق هذا وذاك فانه يضع المديرية العامة للاحوال المدنية على الطريق نحو استخدام التقنيات الحديثة في مضمار التسجيل المدني، ويعتبر مدخلا لمكننة جوانب اخرى من نظام التسجيل المدني .

القسم الثالث
احتياجات المعونة الفنية

مقدمة :

يعود تاريخ اول مشروع للتعاون الفني بين المديرية العامة للاحوال المدنية والامم المتحدة الى عام ١٩٧٦ . فقد بدء في ذلك العام بتنفيذ مشروع تحمل وثيقته الرقم SYR/76/Po6 والتي قدم بموجبها صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية معونة فنية انصبت على الدعم المؤسسي للمديرية وامانات السجل المدني التابعة لها . وهدفت المعونة الى دعم المجهودات الرامية الى تطوير مستوى الاداء في عمليات التسجيل المدني . وقد اتبع ذلك بمشروع آخر يعتبر في الواقع امتدادا للمشروع الاول ومرحلة ثانية له . ونفذ المشروع الثاني في اطار وثيقة المشروع SYR/80/Po6 واستمر حتى عام ١٩٨٣. وقد تلقت المديرية العامة للاحوال المدنية بموجب المشروعين معونات تقدر قيمتها بحوالي نصف مليون دولار .

وقد ابدى المسؤولون في المديرية العامة للاحوال المدنية رغبتهم في استمرار التعاون مع الامم المتحدة من اجل تطوير عمليات التسجيل المدني وذلك عبر مشروع جديد ينفذ خلال السنوات المقبلة . غير ان صياغة مثل هذا المشروع تقتضي - كما اسلفنا - ان يكون لدى المديرية برنامج عمل محدد للتطوير تنوى تنفيذه . والحقيقة ان ثمة تصورات حول مشروع تجريبي لتحديث اساليب حفظ وتداول قيود المواطنين المسجلين يجرى بحثها في الوقت الحاضر . وقد استعرضت هذه التصورات في القسم الاول من هذا التقرير. غير انني وجدت بان الرغبة في التنفيذ الفورى للتجربة لا تتيح وقتا كافيا للتخطيط لاى تعاون مع الامم المتحدة في هذا المجال . وفي اعتقادى فان مثل هذا التعاون يمكن بحثه مستقبلا في حال نجاح التجربة واتخاذ قرار بتطبيق المشروع في امانات اخرى للسجل المدني . اما في الوقت الحاضر فان المجال مفتوح للحصول فقط على معونة فنية استشارية من الامم المتحدة ضمن برامجها الجارية .

من جانب آخر فقد تقدمت بمقترحات (القسم الثاني من التقرير) حول برنامج من شقين ، يهدف الاول منه الى تحسين مستوى الشمول والدقة في تسجيل الواقعات الحيوية وذلك عن طريق التعرف على المشاكل والعقبات التي تعيق الوصول الى هذا الهدف ومن ثم وضع الحلول الكفيلة بمعالجتها . ويهدف الشق الثاني من البرنامج الى استثمار المعلومات التي تدون في شهادات الولادة والوفاة في انتاج احصاءات حيوية اكثر تفصيلا ودقة ومكننة تجهيز هذه الاحصاءات .

وقد يكون من السابق لاوانه التقدم بصيغة محددة حول مشروع للتعاون مع الامم المتحدة قبل اتخاذ قرار - من قبل الجهات المختصة في سورية - بشأن البرنامج المقترح . غير ان ذلك لا يمنع من وضع تصورات اولية لمشروع في هذا الشأن. ويمكن فيما بعد بلورة هذه التصورات بصيغتها النهائية في ضوء ما سوف يتخذ من قرارات حول البرنامج المذكور .

تقدير الاحتياجات المادية والبشرية وتكلفتها :

اولا : المسح الميداني :

قدرت الاحتياجات والتكاليف بناء على الافتراضات التالية :

- حجم العينة : ٤٠٠٠ اسرة
- معدل الاداء اليومي للباحث: ١٠ اسر
- مدة العمل الميداني : ٢٠ يوما
- فترة تدريب الباحثين : ٦ ايام
- يخصص رئيس مجموعة لكل : ٤ باحثين
- تخصص سيارة واحدة لكل من رئيس المجموعة ، المشرف الميداني ، مدير البحث وذلك طيلة فترة العمل الميداني .
- لا تدخل رواتب الموظفين وايجار المثل للسيارات والابنية المقدمة من قبل الدولة في حساب تكلفة المسح .

أ - تعويضات العمل الاضافي : ٥٥٢٠٠

الوظيفة	العدد		مدة العمل (شهر)		التعويض شهري		المبلغ (ليرة سورية)
- المشرف العام	١	×	٨	×	١٠٠٠	=	٨٠٠٠
- مدير المسح	١	×	٨	×	٩٠٠	=	٧٢٠٠
- احصائي للعمل التحضيري	٣	×	٦	×	٨٠٠	=	١٤٤٠٠
- محلل نظم	١	×	٤	×	٩٠٠	=	٣٦٠٠
- مبرمج	٢	×	٣	×	٨٠٠	=	٤٨٠٠
- مراجع مكتبي ومدقق	٥	×	١	×	٥٠٠	=	٢٥٠٠
- مرمز	٥	×	١	×	٥٠٠	=	٢٥٠٠
- مشغل آلة ادخال	٤	×	١	×	٥٠٠	=	٢٠٠٠
- مشغل حاسب	١	×	١	×	٦٠٠	=	٦٠٠
- طباع	٢	×	٣	×	٤٠٠	=	٢٤٠٠
- كاتب	٢	×	٦	×	٥٠٠	=	٦٠٠٠

- عامل خدمة ٢ × ٢ × ٣٠٠ = ١٢٠٠

ب - بدلات السفر : ٨٣٠٠٠

الوظيفة	العدد		مدة العمل (يوم)		التعويض اليومي		المبلغ ليرة سورية
- المشرف العام	١	×	٥	×	٢٠٠	=	١٠٠٠
- مدير المسح	١	×	١٠	×	١٨٠	=	١٨٠٠
- مشرف ميداني	١	×	٢٠	×	١٦٠	=	٣٢٠٠
- رئيس مجموعة	٥	×	٢٠	×	١٥٠	=	١٥٠٠٠
- باحث ميداني	٢٠	×	٢٠	×	١٢٠	=	٤٨٠٠٠
- سائق	٧	×	٢٠	×	١٠٠	=	١٤٠٠٠

ج - تكاليف الدورة التدريبية :..... ١٠٠٠٠

د - ثمن مواد استهلاكية : ٢٤٠٠٠

- قرطاسية - اشرطة - ورق حاسب ... الخ = ١٠٠٠٠
- محروقات وزيوت وصيانة للسيارات = ١٤٠٠٠

هـ - اجور خدمات مختلفة : ٤٠٠٠٠

- الحملة الاعلامية = ٥٠٠٠
- اجور طباعة (استمارات - كراس التدريب - التقرير النهائي) = ١٥٠٠٠
- اجور ساعات تشغيل الحاسب الالكتروني = ٢٠٠٠٠

مجموع تكلفة المسح الميداني ٢١٢٢٠٠

ثانيا : مؤتمرات امناء السجل المدني :

هنالك بدائل متعددة لتنظيم عقد هذه المؤتمرات اخترنا منها واحدا لغرض حساب تكلفتها . ويقوم هذا الخيار على اساس ان يكلف اثنين من امناء السجل المدني في كل محافظة بالطواف على الامناء الآخرين في نفس المحافظة وتجميع معلومات حول العقبات التي تعترضهم ومقترحاتهم لحلها . ثم يعدان ورقة عمل بذلك يتقدمان بها الى مؤتمر مركزى يعقد في العاصمة . وفي هذه الحالة يقتصر الامر على مؤتمر واحد يحضره ٢٨ من امناء السجل المدني يمثلون المحافظات الاربع عشرة . وتقدر كلفة هذا الخيار على النحو التالي :

أ - تعويضات العمل الاضافي : ٤١٦٠٠

- ٨ اعضاء لجنة تحضيرية × ٣ اشهر × ٨٠٠ ليرة سورية = ١٩٢٠٠

- ٢٨ امين سجل مدني × ١ شهر × ٨٠٠ ليرة سورية = ٢٢٤٠٠

ب - بدلات السفر : ٤٩٩٢٠

- ٨ اعضاء لجنة تحضيرية × ١٠ ايام × ١٢٠ ليرة سورية = ٩٦٠٠

- ٢٨ امين سجل مدني × ١٢ يوما × ١٢٠ ليرة سورية = ٤٠٣٢٠

ج - نفقات متفرقة : ١٠٠٠٠

طباعة ، اعلام ، ... الخ .

المجموع العام ١٠١٥٢٠

ثالثا : مكننة تجهيز الاحصاءات الحيوية :

أ - آلات ادخال البيانات (٢) وملحقاتها		٥٠٠٠٠
ب - خزائن وطاولات ومعدات مكتبية اخرى		٢٠٠٠٠
جـ - مواد استهلاكية (قرطاسية - اشرطة - ديسكات .. الخ)		١٥٠٠٠
د - اجور خدمات مختلفة		٦٠٠٠٠
- تصميم نظم وبرامج الادخال والتجهيز (مرة واحدة)	= ٢٠٠٠٠	
- اجور ساعات تشغيل الحاسب الالكتروني (سنوى)	= ٢٠٠٠٠	
- صيانة آلات الادخال (سنوى)	= ٥٠٠٠	
- مصروفات متفرقة (سنوى)	= ٣٠٠٠	
- تكاليف طباعة النتائج (سنوى)	= ١٢٠٠٠	
مجموع تكلفة المكننة خلال السنة الاولى (عدا رواتب الموظفين)		١٤٥٠٠٠
التكلفة السنوية الجارية (بعد السنة الاولى)		٤٠٠٠٠

رابعا : الاحتياجات العامة المرتبطة بمجمل البرنامج :

ينبغي ان تتضمن ميزانية المشروع عند اعدادها بصيغتها النهائية ما يلي :

أ - نفقات الحصول على خدمات استشارية لمساعدة الخبراء الوطنيين في :

١- تخطيط وتنفيذ المسح الميداني بكافة مراحله

٢- تنظيم مؤتمرات امناء السجل المدني

٣- اعادة النظر بنظام وقانون الاحوال المدنية في ضوء نتائج المسح والمؤتمرات

٤- اجراء الدراسات الفنية لمكننة حفظ وتداول قيود المسجلين .

٥- تصميم نظم وبرامج ادخال وتبويب المعلومات

ب - نفقات تمويل جولتين اطلاعيتين لاثنين من كبار الموظفين في الاحوال المدنية في الاقطار التي قطعت شوطا متقدما في بناء انظمة حديثة للسجل المدني .

جـ - النفقات الاخرى التي ترتبط عادة بتنفيذ اى مشروع للتعاون الفني مع الامم المتحدة .

الملحق

قـــائمة باسماء السادة الذين تم الاتصال بهم اثناء الزيارة

من وزارة الداخلية :

- السيد العميد احمد هلال	معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية

من المديرية العامة للاحوال المدنية :

- السيد ياسين نويلاتي	مدير المديرية العامة للاحوال المدنية
- السيد شفيق الدبس	مدير البحوث والدراسات

من المكتب المركزي للاحصاء :

- الدكتور عبد المالك الاخرس	مدير عام المكتب المركزي للاحصاء

من هيئة تخطيط الدولة :

- السيد عبد القادر نيال	مدير التعاون الفني

من مكتب الممثل المقيم لبرنامج النمية للامم المتحدة بدمشق :

- السيد علي بديوى	نائب الممثل المقيم
- الدكتور راتب نحاس	مسؤول برامج UNFPA